CENTRAL BANK OF JORDAN

البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية

في الأردن

حزيران

2025

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	35

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال الربع الأول من عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 بنسبة 1.97%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.65% خلال نفس الفترة من عام 2024. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2025 ما نسبته 21.3%، مقابل 21.4% خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 22,763.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 45,989.1 مليون دينار، مقابل 45,269.3 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 35,339.6 مليون دينار، مقابل 34,777.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 47,706.4 مليون دينار، مقابل 46,698.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 2,659.7 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 469.2 مليون دينار (3.7% من GDP) خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 345.1 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,403.3 مليون دينار، ليصل إلى 25,742.8 مليون دينار (66.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 778.7 مليون دينار، ليصل إلى 20,601.1 مليون دينار (53.5% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان 2025 ليصل إلى 46,343.9 مليون دينار (120.3% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 15,714.2 مليون دينار (40.8% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,113.7 مليون دينار (52.2% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 35,827.9 مليون دينار (93.0% من GDP مقابل 90.2% من GDP في نهاية عام 2024).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 11.6% لتبلغ 2,305.9 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 6.6% لتبلغ 4,678.9 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 2.2% ليصل إلى 2,373.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2025 بنسبة 15.3% لتصل إلى 1,721.0 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 12.8% لتصل إلى 458.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الثلث الأول من عام 2025 بنسبة 3.0% لتصل إلى 837.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 699.7 مليون دينار (7.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 712.3 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 9.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع 10.5% من GDP خلال الربع الأول من عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 240.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع 210.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2025 انخفاضًا في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,268.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,292.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 22,763.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.8 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 45,989.1 مليون دينار، مقابل 45,269.3 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 35,339.6 مليون دينار، مقابل 34,777.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 47,706.4 مليون دينار، مقابل 46,698.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير، والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024. كما انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 2,659.7 نقطة، مقابل 2,488.8 نقطة في نهاية عام 2024. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 19,503.1 مليون دينار، مقابل 17,655.9 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	أيار	
2024	2024	2025
US$ 21,014.8 16.0% 8.2	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر	US$ 18,740.6 3.4% 7.6	US$ 22,763.7[1] 8.3% 8.8
45,269.3 6.1%	السيولة المحلية	43,523.0 2.0%	45,989.1 1.6%
34,777.6 4.2%	التسهيلات الائتمانية	34,076.2 2.1%	35,339.6 1.6%
29,988.4 2.3%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,773.9 1.5%	30,266.9 0.9%
46,698.6 6.8%	إجمالي ودائع العملاء	44,791.5 2.4%	47,706.4 2.2%
36,700.0 6.5%	ودائع بالدينار	35,366.0 2.6%	37,326.6 1.7%
9,998.6 7.8%	ودائع بالعملات الأجنبية	9,425.5 1.6%	10,379.8 3.8%
36,304.4 6.3%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,799.3 1.9%	36,735.2 1.2%
29,157.4 5.6%	ودائع بالدينار	28,170.1 2.0%	29,571.7 1.4%
7,147.0 9.2%	ودائع بالعملات الأجنبية	6,629.3 1.3%	7,163.5 0.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.
(1) : يشمل مبلغاً قدره مليار دولار امريكي كانت الحكومة قد حصلت عليه مسبقاً لسداد سندات يوروبوند خارجية بالقيمة نفسها، تستحق على دفعتين في 30 حزيران و 7 تموز من عام 2025.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شـهر أيار من عام 2025 ما مقداره 22,763.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخدمـات لنحو 8.8 شهراً.

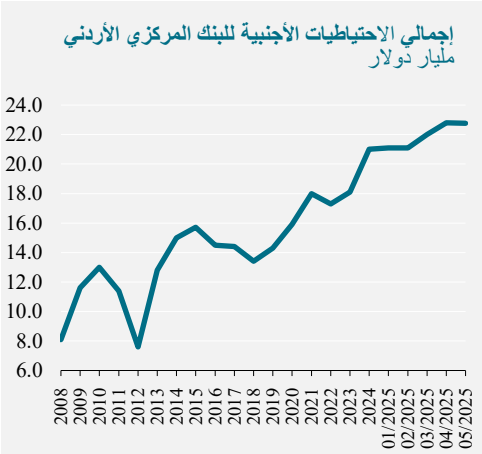

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السـيولة المحلية في نهاية شـهر أيار من عام 2025 ما مقداره 46.0 مليار دينار، مقارنة مع 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024.

◆ **تطورات مكونات السـيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شـهر أيار من عام 2025:**

● **مكونـات السيـولـة**

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السيولة في نهاية شـهر أيار من عـام 2025 مـا مقـداره 39.7 مليار دينار، مقابل 39.2 مليار دينار في نهاية عام 2024.

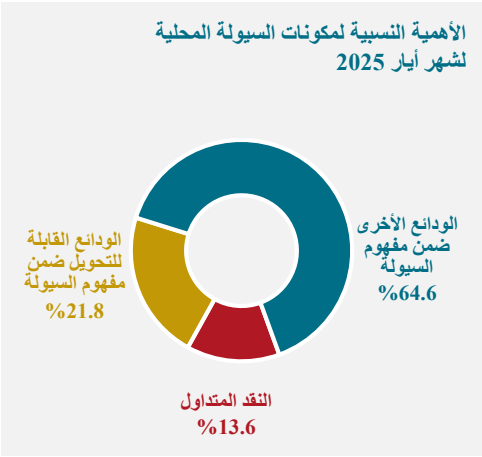

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 6.3 مليار دينار، مقابل 6.1 مليار دينار في نهاية عام 2024.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

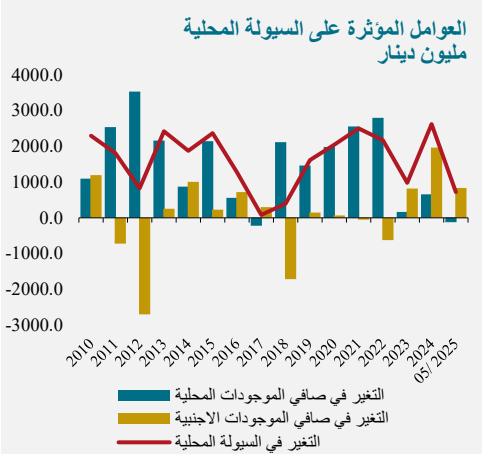

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 35.2 مليار دينار، مقابل 35.4 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 10.7 مليار دينار، مقارنة مع 9.9 مليار دينار في نهاية عام 2024. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 15.9 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2024		أيار 2024	أيار 2025
9,907.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,870.5**	**10,748.0**
14,544.8	البنك المركزي	12,767.1	15,908.5
-4,637.2	شركات الإيداع الأخرى	-4,896.6	-5,160.5
35,361.7	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,652.4**	**35,241.1**
17,145.8	الديون على القطاع العام (صافي)	16,699.5	17,324.1
1,661.9	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,678.2	1,621.5
30,347.2	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	30,197.2	30,749.0
-13,793.2	صافي العوامل الأخرى	-12,922.5	-14,453.6
45,269.3	**السيولة المحلية (M2)**	**43,523.0**	**45,989.1**
6,083.1	النقد المتداول	5,991.0	6,263.9
39,186.2	الودائع ضمن مفهوم السيولة	37,532.0	39,725.2

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2024		2024	2025
		أيار	
6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.50	6.50
7.50	إعادة الخصم	8.50	7.50
7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	8.25	7.25
6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	7.25	6.25
6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.50	6.50
6.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	7.50	6.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/12/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، ليصبح إجمالي التخفيض على أسعار الفائدة خلال عام 2024 ما مقداره 100 نقطة أساس، وذلك بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 6.50%.
  - سعر إعادة الخصم: 7.50%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.25%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.25%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 6.50%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 6.50%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

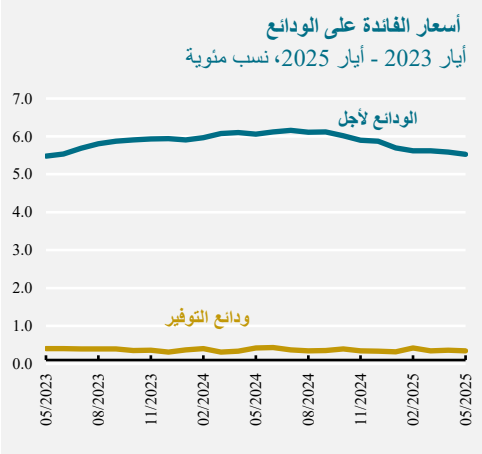

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.53%، لينخفض بذلك بمقدار 34 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.34%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.68%، لينخفض بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

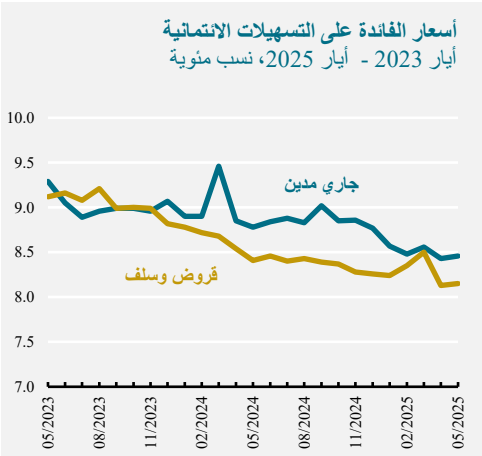

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.46%، لينخفض بذلك بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.47%، لينخفض بذلك بمقدار 82 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب مئوية

2024		أيار 2024	أيار 2025	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.69	تحت الطلب	0.75	0.68	-1
0.33	توفير	0.42	0.34	1
5.87	لأجل	6.06	5.53	-34
	التسهيلات الائتمانية			
10.29	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.34	9.47	-82
8.26	قروض وسلف	8.41	8.15	-11
8.77	جاري مدين	8.78	8.46	-31

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيار من عام 2025 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.15%، لينخفض بذلك بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 بما مقداره 562.1 مليون دينار أو ما نسبته (1.6%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024، مقارنة مع ارتفاع بلغ 689.1 مليون دينار أو ما نسبته (2.1%)، خلال نفس الشهر من عام 2024.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر أيار من عام 2025، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 278.5 مليون دينار (0.9%)، والحكومة المركزية بمقدار 266.1 مليون دينار (11.8%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 94.3 مليون دينار (8.2%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 64.1 مليون دينار (4.8%) والشركات المالية الاخرى بمقدار 12.7 مليون دينار (38.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2024.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 47.7 مليار دينار، مقابل 46.7 مليار دينار في نهاية عام 2024.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيار من عام 2025 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 37.3 مليار دينار، و10.4 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 36.7 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2024.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر أيار من عام 2025 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2024. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر أيار عام 2025 حوالي 182.8 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 43.4 مليون دينار (31.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 78.3 مليون دينار (81.1%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2025، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 687.5 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 93.9 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 24.2 مليون سهم (34.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 20.8 مليون سهم (33.3%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2025 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 359.5 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

أيار			
2025	2024		2024
2,659.7	2,402.3	الرقم القياسي العام	2,488.8
2,807.5	2,633.0	القطاع المالي	2,651.0
6,239.9	4,770.0	قطاع الصناعة	5,531.3
1,742.6	1,679.4	قطاع الخدمات	1,693.3

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2025 ارتفاعاً قدره 171.0 نقطة (6.9%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليصل إلى 2,659.7 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 29.0 نقطة (1.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 708.5 نقطة (12.8%)، والقطاع المالي بمقدار 156.5 نقطة (5.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 49.3 نقطة (2.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية 2024.

■ القيمة السوقية للأسهم:

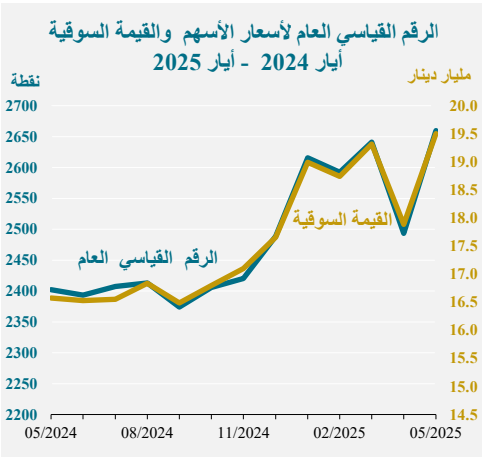

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار من عام 2025 ما مقداره 19.5 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 1.8 مليار دينار (10.5%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2024، مقابل انخفاض بلغ 364.2 مليون دينار (2.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شـــهد صـــــافي اســـتثمار غير الأردنيين في بورصـــــة عمان خلال شـــهر أيار من عام 2025 تدفقاً ســـالباً بلـــــغ 8.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 10.8 مليون دينار خلال الشـــهر المماثل من عام 2024، وقد بلغت قيمة الأســـهم المشـــتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيار من عام 2025 ما قيمته 20.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسـهم المباعة 29.3 مليون دينار. أما خلال الخمسـة شـهور الأولى من عام 2025، فقد شـهد صـافي اسـتثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 1.2 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2024		أيار 2024	أيار 2025
1,199.2	حجم التداول	174.9	182.8
4.9	معدل التداول اليومي	8.3	9.6
17,655.9	القيمة السوقية	16,575.0	19,503.1
913.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	83.3	93.9
-58.8	صافي استثمار غير الأردنيين	10.8	-8.5
234.9	شراء	119.5	20.8
293.7	بيع	108.6	29.3

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2025 نمواً بنسبة 2.7%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.9% خلال الربع الأول من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.3% خلال ذات الربع من عام 2024.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 بنسبة 1.97%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.65% خلال نفس الفترة من عام 2024.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2025 ما نسبته 21.3% (18.6% للذكور و31.2% للإناث)، وذلك مقابل 21.4% (17.4% للذكور و34.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 56.3%) و20-24 سنة (بواقع 43.2%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونة عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.7% خلال الربع الأول من عام 2025، ذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2023 - 2025، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.9	2.9	2.5	**2.9**
GDP بالأسعار الجارية	5.5	4.7	4.6	4.4	**4.8**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	2.4	2.6	2.7	**2.5**
GDP بالأسعار الجارية	4.3	4.0	4.6	4.7	**4.4**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.7	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.9	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (2025-2023)

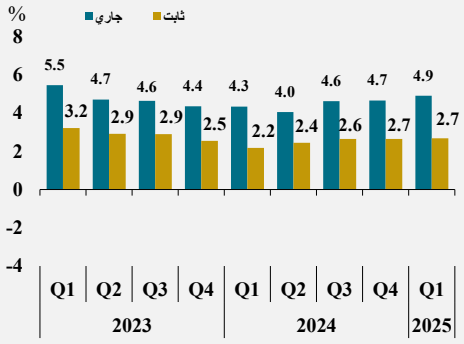

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.2% خلال الربع الأول من عام 2025 مقابل تراجع نسبته 0.2% خلال ذات الربع من عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.8% خلال الربع الأول من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.4% خلال ذات الربع من عام 2024 . أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.9%، مقابل نمواً نسبته 4.3% خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.2% خلال الربع الأول من عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.1% خلال ذات الربع من عام 2024.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الربع الأول من عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 8.1% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجّل قطاع "الصناعات الاستخراجية" تراجعًا بنسبة 4.1% خلال الربع الأول من عام 2025.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2024 Q1	2025 Q1	2024 Q1	2025 Q1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	2.7	2.2	2.7
الزراعة	6.0	8.1	0.3	0.5
الصناعات الاستخراجية	8.1	-4.1	0.2	-0.1
الصناعات التحويلية	4.1	5.1	0.7	0.9
الكهرباء والمياه	6.0	5.8	0.1	0.1
الإنشاءات	-2.5	1.0	-0.1	0.0
تجارة الجملة والتجزئة	1.4	2.3	0.1	0.2
المطاعم والفنادق	0.8	1.6	0.0	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	1.0	3.2	0.1	0.3
خدمات المال والتامين	2.1	3.1	0.2	0.3
العقارات	1.0	0.8	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.0	3.4	0.2	0.3
منتجو الخدمات الحكومية	1.4	1.1	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.3	3.4	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	1.4	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الربع الأول من عام 2025، فقد ساهمت معظم القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.9 نقطة مئوية)، والزراعة (0.5 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.3 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 85.2% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2025.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشـرات الاقتصـادية الجزئية تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شـهدت فيه مجموعة من المؤشــرات تحســناً في أدائها، أبرزها؛ "الكميات المشــحونة على متن الملكية الأردنية" بنسـبة (12.9%)، و"عدد المغادرين" (18.5%)، و"المسـاحات المرخصـة للبناء" بنسـبة (19.8%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشـرات، أبرزها؛ "إنتاج الفوسـفات" بنسـبة (30.1%)، و"الرقم القياسـي لكميات إنتاج الصـناعات الإسـتخراجية" بنسـبة (3.5%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية *

نسب منوية

2024	المؤشـر	2024	الفترة المتاحة	2025
-4.0	**المساحات المرخصة للبناء**	-11.9	كانون ثاني - نيسان	19.8
0.5	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**-0.1**		**2.1**
4.9	المنتجات الغذائية	6.9		5.8
1.2	منتجات التبغ	2.5		-0.9
6.0	منتجات نفطية مكررة	9.4		-2.8
-20.3	صنع الملابس	-20.7		-2.8
3.5	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.7		3.4
-3.8	المنتجات الكيميائية	1.7		-0.1
7.3	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**8.3**	كانون ثاني - أيار	**-3.5**
-0.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	10.6		-32.8
7.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	8.2		-2.8
1.9	**انتاج البوتاس**	**-0.8**		**0.1**
16.7	**انتاج الفوسفات**	**37.4**		**-30.1**
32.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**8.7**		**12.9**
4.0	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-0.9**		**9.6**
3.4	**عدد المغادرين**	**-0.7**		**18.5**

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 بنسبة 1.97%، مقابل ارتفاع نسبته 1.65% خلال نفس الفترة من عام 2024، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:
  - بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 4.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.0%، خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024.
  - بند "الفواكه والمكسرات"، والذي ارتفع بنسبة 7.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3%.
  - بند "الزيوت والدهون" والذي ارتفع بنسبة 1.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.3%.

معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى للأعوام (2021 - 2025)

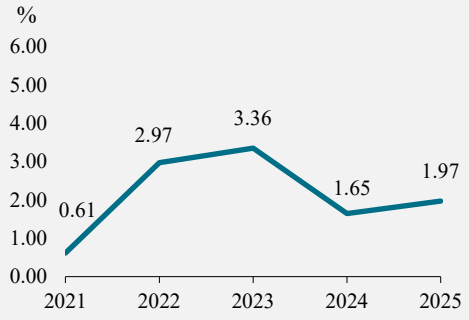

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل التضخم خلال الأشهر الخمسة الأولى للعامين (2024 - 2025)

مجموعات الإنفاق	الاهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني - أيار)		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) (كانون ثاني - أيار)	
		2024	2025	2024	2025
جميع المواد	100.0	1.65	1.97	1.65	1.97
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	1.5	2.2	0.4	0.6
الغذاء	23.8	1.7	2.0	0.4	0.5
الحبوب ومنتجاتها	4.2	2.4	1.1	0.1	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	4.0	4.7	0.2	0.2
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	0.8	-1.6	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	0.2	-1.1	0.0	0.0
الزيوت والدهون	1.7	-1.3	1.8	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-1.3	7.8	0.0	0.2
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	2.5	-0.7	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	4.2	12.6	0.2	0.5
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	-0.3	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	4.2	12.6	0.2	0.5
3) الملابس والاحذية	4.1	0.5	-0.7	0.0	0.0
الملابس	3.4	0.5	-0.8	0.0	0.0
الأحذية	0.7	0.4	0.1	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	3.0	2.8	0.7	0.7
الايجارات	17.5	4.1	3.8	0.7	0.7
الوقود والانارة	4.7	-1.2	-0.7	-0.1	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.2	0.5	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	0.0	0.1	0.0	0.0
7) النقل	16.0	1.3	-0.1	0.2	0.0
8) الاتصالات	2.8	0.4	0.1	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.6	0.0	4.1	0.0	0.1
10) التعليم	4.3	1.1	1.8	0.0	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	0.5	1.5	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	1.3	2.4	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 12.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.2% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2024. ويأتي هذا الارتفاع، في جانب منه، في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).
- فيما سجّل بند الإيجارات تضخمًا بنسبة 3.8% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع تضخم نسبته 4.1% خلال نفس الفترة من عام 2024.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.7 نقطة مئوية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.0 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2024.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ الملابس (0.8%)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (0.7%) و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (1.1%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 0.5%، 2.5%، و0.2%، على التوالي، خلال نفس الفترة من عام 2024.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيار من عام 2025 بالمقارنة مع الشهر السابق (نيسان 2025)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.21%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (4.0%)، و"الفواكه المكسرات" (2.9%) من جهة، وتراجع أسعار بند "الخضراوات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (2.3%) و"الزيوت والدهون" بنسبة (0.2%)، ومجموعة النقل بنسبة (0.4%)، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(أيار 2024 - أيار 2025)

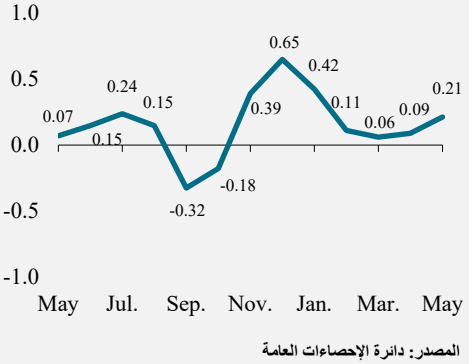

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

سوق العمل

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.3% (18.6% للذكور و31.2% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2025، وذلك مقابل 21.4% (17.4% للذكور و34.7% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.

معدل البطالة خلال الربع الأول للأعوام 2019-2025، %

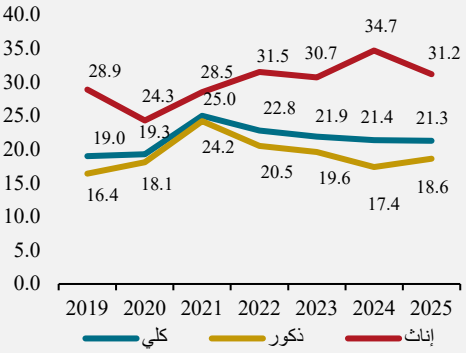

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2025 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 56.3%) و20-24 سنة (بواقع 43.2%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.7% خلال الربع الأول من عام 2025، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 24.9%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 32.9% (51.2% للذكور و14.5% للإناث)، بالمقارنة مع 34.1% (53.7% للذكور و15.5% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2024.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 25.9% خلال الربع الأول من عام 2025، بالمقارنة مع 26.8% خلال الربع الأول من عام 2024.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 469.2 مليون دينار (3.7% من GDP) خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 345.1 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 490.8 مليون دينار (3.8% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 405.9 مليون دينار (3.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,403.3 مليون دينار، ليصل إلى 25,742.8 مليون دينار (66.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 15,714.2 مليون دينار (40.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 778.7 مليون دينار، ليصل إلى 20,601.1 مليون دينار (53.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,113.7 مليون دينار (52.2% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان 2025 بمقدار 2,182.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 46,343.9 مليون دينار (120.3% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 35,827.9 مليون دينار (93.0% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (90.2% من GDP) في نهاية عام 2024.

أداء الموازنة العامة خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2024:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر نيسان من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 49.9 مليون دينار، أو ما نسبته 4.5%، لتبلغ 1,165.6 مليون دينار. أما خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 153.6 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتبلغ 3,329.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 192.7 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 39.2 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهور الأربعة الأولى من عامي 2024 و2025

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	نيسان		معدل النمو	كانون الثاني - نيسان		معدل النمو
	2024	2025	%	2024	2025	%
الإيرادات العامة	**1,115.7**	**1,165.6**	4.5	**3,175.5**	**3,329.1**	**4.8**
الإيرادات المحلية*، منها:	1,104.5	1,147.4	3.9	3,114.8	3,307.5	6.2
الإيرادات الضريبية، منها:	884.6	869.7	-1.7	2,406.1	2,451.4	1.9
ضريبة المبيعات	306.4	324.6	5.9	1,288.7	1,400.7	8.7
الإيرادات الأخرى	219.5	277.4	26.4	707.5	855.0	20.8
المنح الخارجية	11.2	18.2	-	60.8	21.6	-
إجمالي الإنفاق	**1,032.1**	**1,097.8**	**6.4**	**3,520.7**	**3,798.3**	**7.9**
النفقات الجارية	885.8	932.7	5.3	3,274.9	3,468.8	5.9
النفقات الرأسمالية	146.2	165.1	12.9	245.8	329.5	34.1
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**83.6**	**67.8**	-	**-345.1**	**-469.2**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	-	-	-	**-2.7**	**-3.7**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : لا تشمل الرديات والمقاصة.**

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 192.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 3,307.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 147.5 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 45.3 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار .

• الإيرادات الضريبية

هيكل الإيرادات الضريبية
(2020-2024)، والشهور الأربعة الأولى من عام 2025

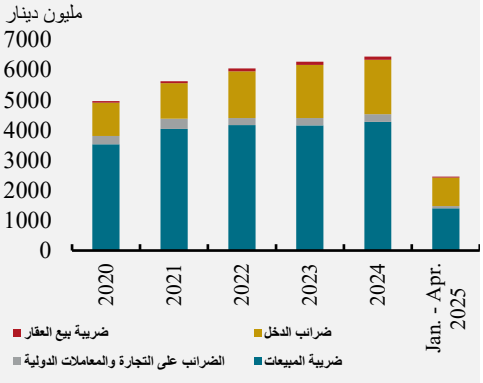

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 45.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 2,451.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.1% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 112.0 مليون دينار، أو ما نسبته 8.7%، لتبلغ 1,400.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 57.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 40.2 مليون دينار، وعلى السلع المستوردة بمقدار 37.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 26.9 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 7.2 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 5.2 مليون دينار، أو ما نسبته 6.9%، لتصل إلى 80.2 مليون دينار.

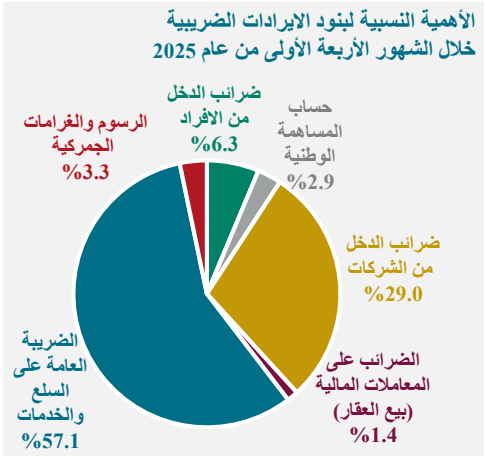

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.1%، لتصل إلى 33.2 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 73.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3%، لتصل إلى 937.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 38.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 34.5 مليون دينار، أو ما نسبته 4.6%، لتشكل ما نسبته 75.9% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 711.7 مليون دينار، وانخفاض حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 42.0 مليون دينار، أو ما نسبته 37.2%، ليبلغ 71.0 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 3.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0%، لتبلغ 154.7 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 147.5 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8%، لتصل إلى 855.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الايرادات المختلفة بمقدار 78.6 مليون دينار لتبلغ

288.9 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 57.3 مليون دينار لتبلغ 268.4 مليون دينار (منها 248.9 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 199.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 11.6 مليون دينار لتبلغ 297.7 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، لتصل إلى 1.1 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 39.2 مليون دينار، لتصل إلى 21.6 مليون دينار، مقابل 60.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024.

■ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر نيسان من عام 2025، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2024، بمقدار 65.7 مليون دينار، أو ما نسبته 6.4%، لتبلغ 1,097.8 مليون دينار. أما خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 277.6 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2024، لتبلغ 3,798.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 5.9%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 34.1%.

هيكل النفقات العامة
(2020-2024)، والشهور الأربعة الأولى من عام 2025

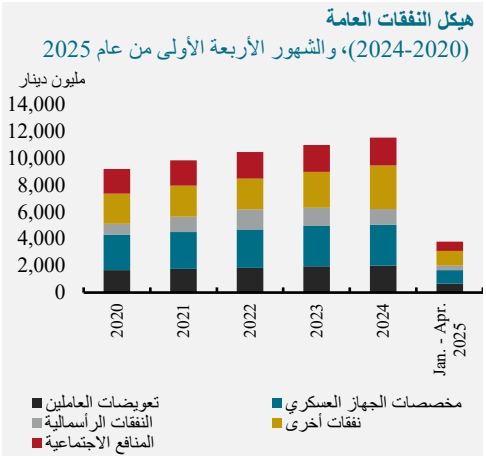

♦ النفقات الجارية

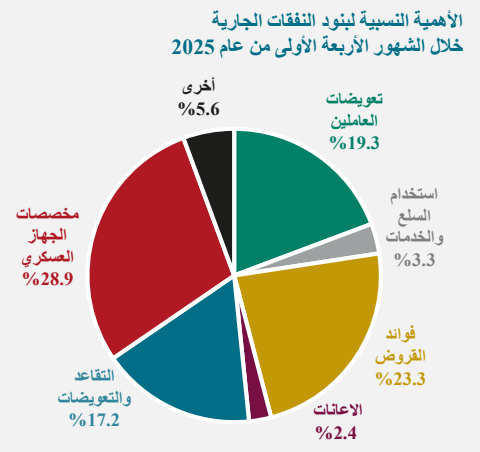

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 193.9 مليون دينار، أوما نسبته 5.9%، لتصل إلى ما مقداره 3,468.8 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.3% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الايردات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 0.2 نقطة مئوية، ليصل إلى 95.3% مقابل 95.1% خلال نفس الفترة من عام 2024. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:

- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 76.1 مليون دينار، ليبلغ 809.0 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 43.6 مليون دينار، لتصل إلى 1,002.1 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 30.6 مليون دينار، ليصل إلى 595.2 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 12.2 مليون دينار، لتصل إلى 668.3 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 6.2 مليون دينار، ليبلغ 114.6 مليون دينار.
- انخفاض بند الإعانات بمقدار 0.1 مليون دينار، ليصل إلى 84.5 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 83.7 مليون دينار، أو ما نسبته 34.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتصل إلى 329.5 مليون دينار.

■ العجز/ الوفر المالي

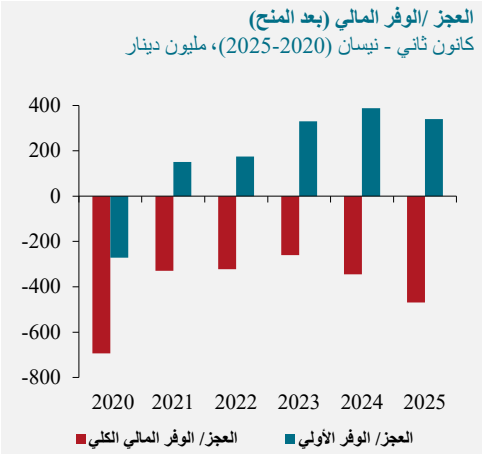

- حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، مقداره 469.2 مليون دينار (3.7% من GDP)، مقابل عجز مقداره 345.1 مليون دينار (2.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 490.8 مليون دينار (3.8% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 405.9 مليون دينار (3.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 318.1 مليون دينار (2.5% من GDP) خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 327.1 مليون دينار (2.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 339.8 مليون دينار (2.6% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 387.9 مليون دينار (3.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2024.

رصيد دين الحكومة

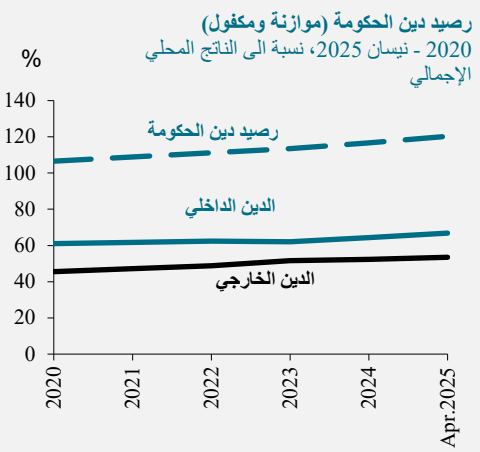

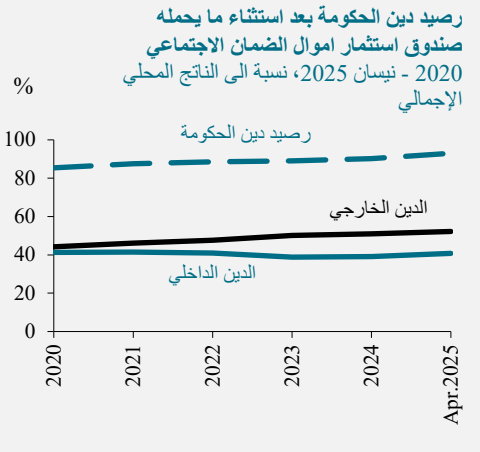

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 1,403.3 مليون دينار، ليبلغ 25,742.8 مليون دينار (66.8% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,224.1 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 179.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2024، ليصلا إلى 22,078.1 مليون دينار و3,664.7 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 870.8 مليون دينار، ليبلغ 15,714.2 مليون دينار (40.8% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 778.7 مليون دينار، ليصل إلى 20,601.1 مليون دينار (53.5% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 12.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.0%، تلاه الين الياباني (3.0%)، والدينار الكويتي (2.9%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية نيسان 2025 عن مستواه في نهاية عام 2024 بمقدار 778.7 مليون دينار، ليبلغ 20,113.7 مليون دينار (52.2% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية نيسان 2025 بمقدار 2,182.0 مليون دينار، ليصل إلى 46,343.9 مليون دينار (120.3% من GDP)، مقابل 44,161.9 مليون دينار (116.6% من GDP) في نهاية عام 2024. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 35,827.9 مليون دينار (93.0% من GDP)، مقابل 34,178.4 مليون دينار (90.2% من GDP) في نهاية عام 2024.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الشهور الأربعة الأولى من عام 2025 بمقدار 55.3 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2024، لتبلغ 564.7 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 234.6 مليون دينار، وفوائد بقيمة 330.1 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2025

♦ تموز

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار كافة المشتقات النفطية، وتثبيت كل من سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2025		معدل النمو
		حزيران	تموز	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	845	860	1.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,065	1,085	1.9
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,215	1,235	1.6
السولار	فلس/ لتر	650	675	3.8
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	426	445.3	4.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	487	503	3.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	492	508	3.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	507	523	3.2
الإسفلت	دينار/ طن	448.6	467.8	4.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2025/7/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2025.

♦ حزيران

- صـــدور نظام معدّل لنظام الضـــريبة الخاصـــة لســـنة 2025، تم بموجبه تعديل إجمالي الضرائب (العامة والخاصة) على المركبات اعتباراً من 29 حزيران 2025، لتصبح على النحو التالي:
  - 51% على مركبات البنزين.
  - 39% على المركبات الهجينة (الهايبرد).
  - 27% على سيارات الكهرباء.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء الشركات والمنشآت والمكلفين من الغرامات والرسوم والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم نتيجة تقسيط مستحقات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، باشتراط تسديد الضرائب المترتبة عليهم كاملة قبل نهاية عام 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تحمل الحكومة كلف الفوائد المترتبة على القروض الجديدة التي تُمنح لمكاتب وكلاء السياحة والفنادق السياحية (باستثناء الفنادق من فئة خمس نجوم) من البنوك العاملة في المملكة، لدعم قطاع السياحة والتخفيف من الآثار والتداعيات التي اصابته بسبب الاوضاع الاقليمية.

♦ أيار

- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2025 ويقرأ مع النظام رقم (142) لسنة 2019، يتضمن استيفاء مبلغ 700 دينار رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل يعمل بمهنة عامل خدمات عمارة، وتخفيض رسوم إصدار تصريح العمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، لتصبح على النحو التالي:
  - استيفاء مبلغ (1,500) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة سنة.
  - استيفاء مبلغ (875) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ستة أشهر.
  - استيفاء مبلغ (450) دينار عن إصدار تصريح العمل لمدة ثلاثة أشهر.

♦ شباط

- قرر مجلس الوزراء تخفيض نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء (الهجينة)، والتي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح 45% بدلاً من 60%.
- قرر مجلس الوزراء فرض رسم تصدير بقيمة 35 دينار للطن الواحد على أصناف الكرتون والورق الهالك وفق عدة اشتراطات.
- قرَّر مجلس الوزراء زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين والمحاربين القدامى ليصبح أقل راتب تقاعدي 350 ديناراً، اعتباراً من شهر شباط 2025.
- قرَّر مجلس الوزراء الموافقة على تقديم حوافز للمشغلين في قطاع النقل تمثلت بإعفاء ما نسبته 50% من رسوم التراخيص والتصاريح للعام 2025.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2025

♦ حزيران

- التوقيع على ثلاث اتفاقيات منح مقدمة من بنك التنمية الألماني، بقيمة 35 مليون يورو، لتنفيذ مشروع "التوظيف من خلال ريادة الأعمال المحلية".

♦ نيسان

- التوقيع على اتفاقية تمويل مع بنك الاعمار الألماني، بقيمة 200 مليون يورو، لتعزيز رؤية التحديث الاقتصادي.
- التوقيع على اتفاقية تمويل جديد مع البنك الدولي، بقيمة 1.1 مليار دولار، لدعم الأردن في تحقيق رؤيته للتحديث الاقتصادي وبناء القدرة الاقتصادية والاجتماعية.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 31 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه (العقبة-عمان).

♦ **شباط**

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، بقيمة 8.7 مليون دولار، وذلك لدعم وتنفيذ مشروع إنشاء نظام سكادا لإمدادات المياه في محافظة معان.
- التوقيع على اتفاقية قرض واتفاقية ضمان مقدمة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 56.5 مليون دولار، لدعم تنفيذ مشروع محطة الشمال وخطوط النقل الكهربائي - محطة الشمال الخضراء.
- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، بقيمة 65.2 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - 32.6 مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من مشروع البنية التحتية للتعليم العام.
  - 32.6 مليون دولار لتمويل مشروع إعادة تأهيل الطرق والجسور.
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 14.45 مليون يورو، للمساهمة في تنفيذ برنامج التشجير الوطني.

♦ **كانون ثاني**

- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام 2025-2027، موزعة على النحو التالي:
  - 640 مليون يورو منح.
  - 1.4 مليار يورو استثمارات.
  - 1.0 مليار يورو مخصصات لدعم الاقتصاد الكلي.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر آذار من عام 2025 بنسبة 16.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 856.3 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2025 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 11.6% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 2,305.9 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آذار من عام 2025 بنسبة 4.2% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 1,613.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2025، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 6.6% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتبلغ 4,678.9 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر آذار من عام 2025 انخفاضاً بنسبة 6.5%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024 ليبلغ 757.4 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2025 فقد ارتفع العجز بنسبة 2.2%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليبلغ 2,373.0 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2025 بنسبة 15.3% لتبلغ 1,721.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 12.8% لتصل إلى 458.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة في عام 2024.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الثلث الأول من عام 2025 بنسبة 3.0%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، لتصل إلى 837.6 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 699.7 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 712.3 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 9.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 10.5% من GDP خلال الربع الأول من عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 240.5 مليون دينار خلال الربع الأول من 2025، مقارنة مع تدفق صافي للداخل مقداره 210.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,268.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,292.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 220.5 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 289.9 مليون دينار، خلال الربع الأول من عام 2025، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 510.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، ليبلغ 6,772.3 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني - آذار				
	2024	معدل النمو (%)	2025	معدل النمو (%)	
	القيمة	2024/2023	القيمة		2025/2024
التجارة الخارجية	6,261.9	-5.9	6,772.3		8.2
الصادرات الكلية	2,066.1	-5.9	2,305.9		11.6
الصادرات الوطنية	1,872.8	-8.8	2,093.3		11.8
المعاد تصديره	193.3	34.5	212.6		10.0
المستوردات	4,389.0	-4.6	4,678.9		6.6
الميزان التجاري	-2,322.9	-3.3	-2,373.0		2.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني - آذار		
	2024	2025	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	506.1	558.9	10.4
السعودية	199.8	235.5	17.9
العراق	181.1	213.5	17.8
الهند	174.7	205.2	17.4
الإمارات	64.8	69.9	7.8
الصين	44.3	57.3	29.6
سوريا	9.5	52.8	456.2
المستوردات			
الصين	758.2	878.2	15.8
السعودية	728.7	769.8	5.6
الولايات المتحدة الامريكية	300.6	361.1	20.1
الإمارات	194.8	187.5	-3.8
مصر	171.8	156.7	-8.8
المانيا	146.9	144.2	-1.8
ايطاليا	105.3	141.7	34.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الربع الأول من عام 2025 ارتفاعًا نسبته 11.6% لتصل إلى 2,305.9 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 220.5 مليون دينار (11.8%) لتصل إلى 2,093.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 19.3 مليون دينار (10.0%) لتصل إلى 212.6 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفعت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 51.1 مليون دينار (76.4%)، لتصل إلى 118.0 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 94.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الربع الأول لعامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني - آذار		
	2024	2025	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**1,872.8**	**2,093.3**	**11.8**
الملابس	**362.1**	**383.8**	**6.0**
الولايات المتحدة الامريكية	288.7	392.7	14.2
الأسمدة	**131.9**	**124.3**	**-5.7**
اثيوبيا	0.0	47.6	-
جيبوتي	0.0	24.4	-
العراق	7.0	21.2	202.6
منتجات دوائية وصيدلية	**139.4**	**122.9**	**-11.8**
العراق	34.1	33.3	-2.2
السعودية	28.4	25.6	-10.0
البوتاس	**117.2**	**119.6**	**2.1**
الصين	6.9	20.8	200.8
تايلاند	2.3	14.3	527.1
الهند	19.0	13.5	-29.2
حامض الفوسفوريك	**66.9**	**118.0**	**76.4**
الهند	35.5	111.1	213.0
الفوسفات	**121.8**	**112.4**	**-7.7**
الهند	87.7	67.5	-23.0
اندونيسيا	27.1	14.8	-45.3
الخضروات	**52.1**	**77.8**	**49.3**
سوريا	0.0	17.1	-
السعودية	8.0	15.3	90.6
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**60.7**	**75.4**	**24.2**
العراق	28.7	34.4	19.9
السعودية	15.6	16.0	2.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت الصادرات من الخضروات بمقدار 25.7 مليون دينار (49.3%)، لتصل إلى 77.8 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق سوريا والسعودية على ما نسبته 41.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 21.7 مليون دينار (6.0%)، لتصل إلى 383.8 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 85.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

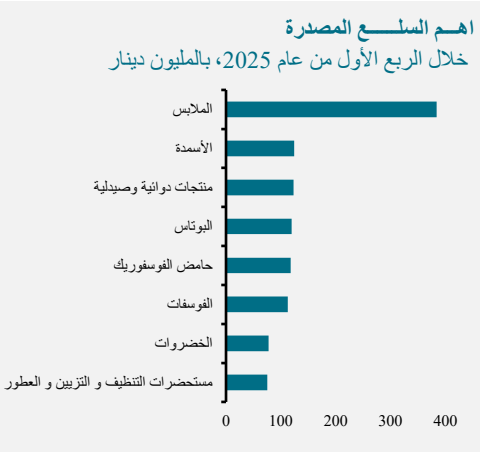

- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 14.7 مليون دينار (24.2%)، لتصل إلى 75.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية على ما نسبته 66.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

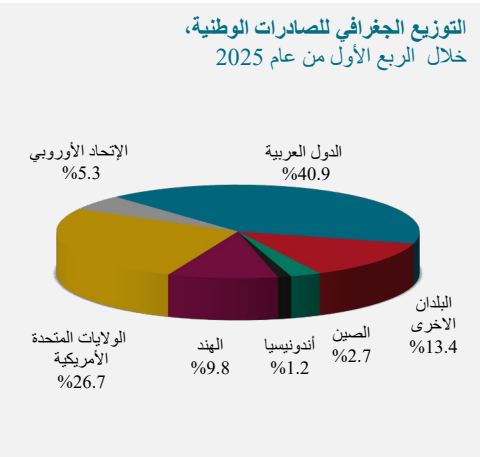

- انخفضت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 16.5 مليون دينار (11.8%)، لتصل إلى 122.9 مليون دينار. وقد استحوذت كل من العراق والسعودية على ما نسبته 47.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 9.4 مليون دينار (7.7%)، لتصل الى 112.4 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته (73.3%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من الأسمدة بمقدار 7.6 مليون دينار (5.7%)، لتصل إلى 124.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق اثيوبيا وجيبوتي والعراق على ما نسبته 75.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والأسمدة و"منتجات دوائية وصيدلية" والبوتاس وحامض الفوسفوريك والفوسفات والخضروات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الربع الأول من عام 2025 على ما نسبته 54.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 56.2% خلال ذات الفترة من عام 2024. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والعراق والهند والإمارات والصين وسوريا على ما نسبته 66.5% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع 63.0% خلال ذات الفترة من عام 2024.

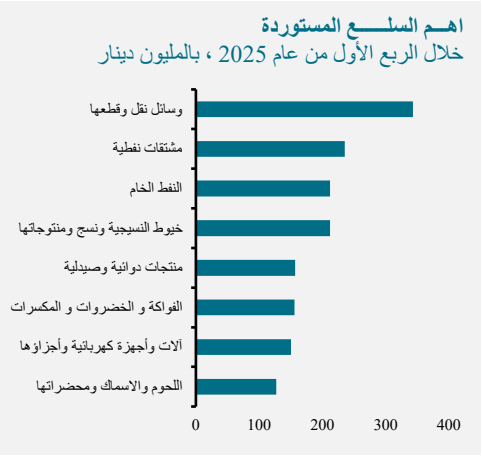

■ المستـــوردات السلعيـــة

ارتفعـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال الربـــع الأول مـــن عـــام 2025 بنســـبة 6.6% لتصـــل إلـــى 4,678.9 مليـــون دينـــار، مقابـــل انخفـــاض بنســـبة 4.6% خـــلال ذات الفتـــرة مـــن عـــام 2024.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الربع الأول من عام 2025، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 42.8 مليون دينار (39.8%)، لتصل إلى 150.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا والمانيا ما نسبته 60.3% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "اللحوم والاسماك ومحضراتها" بمقدار 31.2 مليون دينار (32.5%)، لتصل إلى 127.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من البرازيل وأستراليا والهند ما نسبته 63.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكة والخضروات والمكسرات" بمقدار 29.7 مليون دينار (23.5%)، لتصل إلى 155.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والصين ما نسبته 26.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها " بمقدار 14.8 مليون دينار (7.5%)، لتصل إلى 212.1 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.6% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال الربع الأول لعامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني - آذار		
	2024	2025	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**4,389.0**	**4,678.9**	**6.6**
وسائل نقل وقطعها	**438.2**	**343.2**	**-21.7**
الصين	178.2	97.8	-45.1
الولايات المتحدة الأمريكية	77.2	69.0	-10.6
المانيا	42.9	47.6	10.9
مشتقات نفطية	**280.2**	**235.4**	**-16.0**
السعودية	147.6	228.9	55.1
الإمارات	2.6	2.0	-25.0
الولايات المتحدة الأمريكية	0.7	0.7	-10.1
النفط الخام	**247.1**	**212.2**	**-14.1**
السعودية	182.2	168.3	-7.6
العراق	64.9	43.9	-32.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**197.3**	**212.1**	**7.5**
الصين	100.1	118.4	18.3
تايوان	26.3	22.2	-15.4
تركيا	21.8	19.7	-9.7
منتجات دوائية وصيدلية	**186.1**	**156.8**	**-15.7**
الولايات المتحدة الامريكية	25.5	19.3	-24.5
المانيا	30.3	18.6	-38.6
سويسرا	16.2	12.8	-21.1
الفواكة و الخضروات والمكسرات	**126.0**	**155.7**	**23.5**
مصر	19.9	25.9	30.4
الصين	5.3	15.3	188.1
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**107.6**	**150.5**	**39.8**
الصين	41.5	52.5	26.6
إيطاليا	5.6	30.2	436.3
المانيا	4.9	8.0	63.3
اللحوم والاسماك ومحضراتها	**95.9**	**127.0**	**32.5**
البرازيل	33.6	42.4	26.3
استراليا	10.3	20.4	98.0
الهند	11.0	17.3	57.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 95.0 مليون دينار (21.7%) لتصل إلى 343.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية والمانيا ما نسبته 62.5% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 44.8 مليون دينار (16.0%)، لتصل إلى 235.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والامارات والولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 98.4% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال الربع الأول من عام 2025

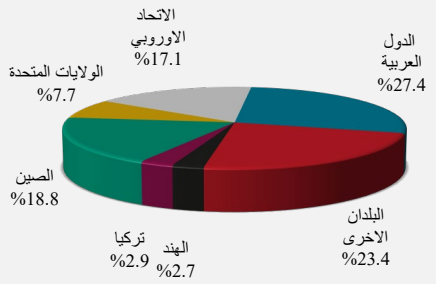

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 34.9 مليون دينار (14.1%)، لتصل إلى 212.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية والنفط الخام و"خيوط نسيجية نسج ومنتوجاتها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الفواكة والخضروات والمكسرات" و"آلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" و"اللحوم والاسماك ومحضراتها" على ما نسبته 34.0% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول في عام 2025، مقارنة مع ما نسبته 38.2% خلال ذات الفترة من عام 2024. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات ومصر والمانيا وايطاليا على ما نسبته 56.4% من إجمالي المستوردات خلال الربع الأول من عام 2025، مقابل 54.8% خلال ذات الفترة من عام 2024.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر آذار من عام 2025 انخفاضاً مقداره 3.8 مليون دينار (5.0%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 72.2 مليون دينار. اما خلال الربع الأول من عام 2025، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 19.3 مليون دينار (10.0%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 لتبلغ 212.6 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر آذار من عام 2025 انخفاضًا مقداره 52.9 مليون دينار (6.5%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، ليبلغ 757.4 مليون دينار. اما خلال الربع الأول من عام 2025، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 50.1 مليون دينار (2.2%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2024 ليبلغ 2,373.0 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثلث الأول من عام 2025 بمقدار 24.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.0%، مقارنة بذات الفترة من عام 2024، لتصل إلى 837.6 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال الثلث الأول من عام 2025 ارتفاعًا بنسبة 15.3% لتصل إلى 1,721.0 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2024.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال الثلث الأول من عام 2025 ارتفاعًا بنسبة 12.8% لتصل إلى 458.0 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2024.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2025 إلى ما يلي:

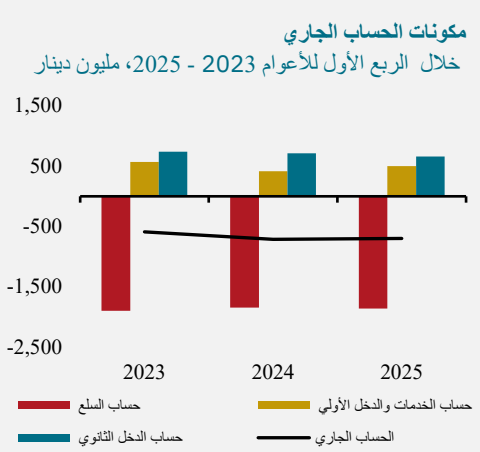

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 699.7 مليون دينار (7.7% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره 712.3 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 841.4 مليون دينار (9.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 907.7 مليون دينار (10.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 18.2 مليون دينار (1.0%) ليصل إلى 1,858.3 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 1,840.1 مليون دينار.
- ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 11.5 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 473.9 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 462.4 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي فائض بلغ 24.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 49.4 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض كل من عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 26.3 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 98.3 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.9 مليون دينار ليصل إلى 50.8 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 660.2 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 714.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية

للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 53.7 مليون دينار، ليبلغ 141.7 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 0.9 مليون دينار، ليصل إلى 518.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 7.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال الربع الأول من عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 656.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 773.9 مليون دينار خلال الربع الأول من 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 240.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 210.4 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 46.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 78.3 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 605.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 740.5 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 130.5 مليون دينار، مقارنة مع ارتفاع مقداره 97.8 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,268.3 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,292.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2025 بمقدار 2,185.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 32,899.3 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 1,985.5 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع للبنوك المرخصة بمقدار 141.5 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 54.6 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2025 بمقدار 1,161.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 67,167.6 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 490.7 مليون دينار لتصل إلى 11,608.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 495.2 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 4.5 مليون دينار للبنك المركزي).
  - ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 321.2 مليون دينار ليصل الى 8,828.3 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 288.4 مليون دينار، ليبلغ 31,559.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 95.8 مليون دينار ليصل إلى 1,117.6 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 2.5 مليون دينار لتبلغ 9,243.3 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 53.4 مليون دينار ليصل إلى 1,710.1 مليون دينار.